والاخروي مراده بالاجماع لانه لايحصل الثواب الابالنية فلايكون
الاول اي بجواز مراده والايلزم ان يكون للمشترك عموم
في موضع الاثبات وهو فاسد اوهذا مع قول الشارح
فلاه لالة على الصحة بدون النية في الغاية والتلويح اذا
بالطلاق عدم الدلالة فان كثيرا في العبادات شترط فيها
النية كالصوم والصلوة لايقال ان النية من الاعمال التي
يثاب بها والاحتاج الى اخرى والايلزم لان نقول انها
مخصوصة بالفعل دفعا للنص مثل قوله والله على كل شيء قدير فيلزم
قلنا المقدر هو الثواب اه قال في التلويح فيه نظر لانا لانسلم ان انتفاء
الثواب يستلزم انتفاء الصحة وان يستلزم لو كانت الصحة عبارة
عن ترتب الفرض والفرض هو الثواب اما لو كانت الصحة عبارة
عن الاجزاء واسقاط وجوب القضاء وكان الفرض هو الامتثال
اوموافقة الشرع فلا الى هنا عبارته بعينها اعترض عليه في
بعض حواشيه من وجوه فلينظر فيه فلعله ابتنى
ان الفاء للتعقيب غير صحيح فيقتضي ان يرتب غسل الوجه
على القيام الى الصلوة وبنحو تحلل عضو آخر بينهما تحقيقا
للاتصال الكذائي الكتابة فيلزم عدم الترتب خلاف الاجماع

قوله ح

قيل عليه ان يعارض دليل الخصم بتقرير هذا الكلام بعلة
كان يقال لايجب الترتيب في غسل ماسوى الوجه من اعضاء
الوضوء لان العطف فيها بنفسها هو حرف الواو وهي لاتدل
الا على الجمع المطلق اتفاقا فلا يجب في الوجه خلافا للاجماع
المركب فلينظر في كتب الاصول قلنا اذكر بعد حرف
الواو اه جوابا عن دليل الشارح لان مبناه على القول بالاجماع
المركب حيث قال ان الفاء تدل على تقديم غسل الوجه
فيدل على الترتيب بين سائر اعضاء الوضوء لانا قايلون
بتقديم الوجه والترتيب بين سائر اعضاء الوضوء ايضا لكنه ايها الحنفية قا
يلون بعدم تقديمه وعدم الترتيب بينهما فالقول بتقديمه
مع عدم الترتيب خلاف الاجماع المركب لان الثبات
فيه اما شمول الوجوه او شمول العدم فيجب ان ينظر الى
شمولهما ان كانا مشتركين في حكم واحد شرعي فيكون
الافتراق ابطال الاجماع نظيره انه ليس للاب والجد اجبار
البكر البالغة على النكاح عندنا وعند ابي حنيفة يثبت كلا واحد
منهما ولاية الاجبار فالقول بولاية الاب دون الجد خلاف
الاجماع لان شمول الوجوه وشمول العدم شيئ كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)